PATHFINDERS من أجل مجتمعات سلمية وعادلة وشاملة قام باستضافتها مركز جامعة نيويورك للتعاون الدولي	مكافحة اللامساواة والإقصاء شراكة لسنوات متعددة المهام

سياسات رائدة لمكافحة اللامساواة والإقصاء

المراجعة الأخيرة في: 28 أكتوبر 2020

في سبتمبر 2021، وبعد مرور عامين مع عمر برنامج التحدي الكبير بشأن اللامساواة والإقصاء وبقاء عام واحد على انتهائه، سيقدم البرنامج قائمة شاملة تحتوي على خيارات السياسة العامة لمعالجة اللامساواة والإقصاء. وذلك من أجل توجيه وزيادة تركيز المرحلة الأخيرة من البحث على خيارات السياسة العامة، فإننا نقدم للمناقشة مسودة خاصة بأولويات السياسة العامة فيما على صعيد كل من الاستجابات الفورية والاستجابات طويلة الأجل.

الإطار الشامل: على النحو المنصوص عليه في ورقة تأطير التحدي الكبير (2019)، فإن إطار "إعادة التوزيع والادراك" الشامل سيوجه البحث والتطوير الخاص بخيارات السياسة العامة. ومن المتوقع أن تؤدي هذه السياسات العامة إلى إعادة التوزيع الواقعي للموارد وإلى استعادة الكرامة/الاحترام؛ وإلى توفير الإدماج الاقتصادي والاجتماعي والسياسي؛ وإلى تجاوز اللامساواة المعممة وكذلك الإقصاء والتمييز ضد مجموعات معينة. تهدف قائمة الخيارات إلى شمول وتكملة السياسات التأسيسية، مثل الخدمات العامة الشاملة، والضرائب التصاعدية، وحقوق العمال كما هو مدرج في مؤشر الالتزام بخفض اللامساواة.

غطت أولويات السياسية العامة الموجزة أدناه ثلاثة مجالات رئيسية: السياسية (باللون الأرجواني)، والاجتماعية (باللون الوردي)، والاقتصادية (باللون البرتقالي).

أولويات فورية للسياسة العامة (تتعلق بكوفيد-19)	أولويات طويلة المدى للسياسة العامة
الوصول إلى التقنيات الطبية	مكافحة تأثير المال في السياسة
مؤشر الإنفاق للتعافي من كوفيد-19 الموجه للطبقة الفقيرة والطبقة المتوسطة	العقود والمواثيق الاجتماعية، بما في ذلك المواثيق المالية
الحماية الاجتماعية الشاملة والمستهدفة والمجتمعية	إصلاح نظام العدالة
سلة للاتصال الرقمي	سجل عالمي للأصول
تعويضات أعلى للعاملين الأساسيين	إتاحة منح وممتلكات مجتمعية للمواطنين من الشباب
ضرائب التضامن	الانتباه إلى مؤشر الفجوة في الإقصاء واللامساواة بالقطاع المحلي
تمويل من أجل التنمية: حقوق السحب الخاصة وتخفيف أعباء الديون	إصلاح نظم الإسكان وإدارة الأراضي
شراكات تقودها الحكومة لتوسيع الفضاء المدني	المساواة وشمولية المخرجات التعليمية والتمكن من رعاية الأطفال
تطبيق أدوات ما بعد الصراع على المجتمعات المستقطبة	بيانات أكثر وأفضل

الأولوية	المشكلة	اقتراح يتعلق بالسياسية	التأثير على اللامساواة	التفاعل مع الانقسامات المتداخلة	نظرية التغيير
أولويات فورية للسياسة العامة (تتعلق بكوفيد-19)					
الوصول إلى التقنيات الطبية (على الصعيد دولي/دولي)	يمثل السلوك التنافسي بين البلدان المتقدمة والهيكل الحالي لحقوق الملكية الفكرية عقبة أمام تصنيع لقاحات وعلاجات كوفيد-19 على نطاق واسع. سيؤدي انخفاض إنتاج اللقاحات والعلاجات إلى إلحاق الضرر بالجميع، وستؤدي اللامساواة في الحصول عليها إلى إثارة انعدام الثقة.	الاشتراك في مبادرة كوفاكس (COVAX) لإتاحة لقاح كوفيد-19 على الصعيد العالمي؛ وفي تطبيق إطار الوصول المتكافئ Equal Access Framework؛ اللذين يمثلان قوة ضغط من أجل تمويل البلدان المنخفضة الدخل؛ والمشاركة في اتحاد منظمة الصحة العالمية بشأن الوصول إلى تقنية علاج كوفيد-19 WHO COVID-19 Technology Access Pool؛ والعمل مع أصحاب الملكية الفكرية لتتبادل المعرفة والحصول على ترخيص مشترك لحقوق الإنتاج. (قد يركز التقرير النهائي أيضًا على دور نظام حقوق الملكية الفكرية الحالي بشكل عام).	داخل البلدان، سيعرض تقنين تنظيم التوزيع بعيداً عن إطار الوصول المتكافئ للفقراء إلى العلاج الفعال لخطر الإقصاء. بين البلاد، وبدون التوسع في الإنتاج وبدون توفير الدعم المالي اللازم للمواطنين لشراء اللقاحات والعلاجات، ستصل التقنية الطبية بصورة أقل إلى البلدان الفقيرة، مع ما يترتب على ذلك من خسائر في الأرواح وآثارًا مروعة اجتماعيًا واقتصاديًا.	في العديد من البلدان عانت المجموعات المحرومة والمجتمعات المهاجرة من ارتفاع معدلات الإصابة والوفيات المرتبطة بجائحة كوفيد-19، وتحملت النساء العبء الأكبر من هذه الآثار الاجتماعية والاقتصادية المتردية. وسيؤذي تقنين تنظيم التوزيع بعيداً عن الوصول المتكافئ وعدم القدرة على توفير تقنيات الاختبار والعلاج واللقاحات على نطاق واسع هذه المجموعات بشكل غير متناسب.	ستساعد المشاركة في مبادرة كوفاكس وفي إطار الوصول المتكافئ على تنسيق الطلب وضمان قدرة البلاد الفقيرة على الدفع. كما ستساعد المشاركة في اتحاد منظمة الصحة العالمية بشأن الوصول إلى تقنية العلاج لكوفيد-19 والضغط على الشركات للحصول على ترخيص مشترك في زيادة العرض. وهو ما سيساهم في تطوير الإنتاج على نطاق واسع وعلى الحصول العادل للقاحات وللعلاجات الفعالة.
مؤشر الإنفاق للتعافي من كوفيد-19 (على الصعيد المحلي/محلي)	لا تخدم البرامج التحفيزية بالضرورة الفقراء أو الطبقة الوسطى. إن الثقة في الحكومات، التي زادت خلال كوفيد-19، معرضة لخطر التآكل إذا اعتُبر الناس أن البرامج التحفيزية تؤدي إلى تفاقم اللامساواة، كما كان الحال في عام 2008.	اعتماد مؤشر عام للممارسات الجيدة بشأن النسبة المئوية للبرامج التحفيزية التي تعود بالفائدة على الفقراء وعلى الطبقة الوسطى، يستند على دعم الأسر المعيشية والمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة؛ ودعم تدابير الشراكة الحكومية المفتوحة من أجل شفافية الإنفاق على التعافي من جائحة كوفيد-19.	المزيد من الإنفاق لصالح طبقة الفقراء والطبقة الوسطى سيكون له تأثيره المباشر على انخفاض معدلات اللامساواة المعممة؛ وعلى العكس من ذلك، فإن الإنفاق الذي يتجه نحو طبقة الأثرياء بالفعل سيؤدي إلى تفاقم اللامساواة.	من المرجح أن يفيد الفحص الدقيق الذي يوفره مؤشر الممارسة الجيدة الفئات المهمشة والأسر التي تعولها إناث والتي تعاني من فقر على نحو غير متجانس؛ يمكن أن تمثل البيانات المصنفة جزءًا من التصميم.	إن قياس التصنيف فيما يخص طبقة الفقراء والطبقة الوسطى على صعيد البرامج التحفيزية والإعلان عن ذلك سيؤدي إلى الدعوة اللاحقة لجعل هذه البرامج أكثر دعمًا للمساواة وأكثر شمولية.

الأولوية	المشكلة	اقتراح يتعلق بالسياسية	التأثير على اللامساواة	التفاعل مع الانقسامات المتداخلة	نظرية التغيير
التحويلات النقدية الشاملة والمستهدفة والمجتمعية (محلي)	عندما لا تُستكمل الخدمات المستهدفة والحماية الاجتماعية ببعض التدابير الشاملة على مستوى المجتمع المحلي، فإنها غالبًا ما تصم بالعار وتؤدي إلى حدوث خلل. وليس من اليسير تبني الدخل الأساسي الشامل لأسباب تتعلق بالتكلفة.	توفير الحماية الاجتماعية القائمة على التحويلات النقدية والمصممة بشكل مشترك من قبل المستفيدين لزيادة الاحترام والكرامة والانسجام الاجتماعي، والتي تجمع بين استخدام البرامج الشاملة والمستهدفة والمجتمعية.	إن الجمع بين البرامج المصممة بشكل مشترك والتي تمزج بين الدعم الشامل والموجه يخلق إحساسًا بالهدف المشترك مع تقديم مساعدة أكبر نسبيًا للفئات المستبعدة، مما يقلل من عدم المساواة ويعزز التعاطف والانسجام الاجتماعي.	المستفيدون من أنظمة الحماية الاجتماعية ينتمون بشكل غير متناسب للسكان المستبعدين؛ إدخال التصميم المشترك من شأنه أن يعطي سلطة واسعة للمتلقين ويوفر لهم الكرامة والفرص المادية أيضًا.	يعمل التصميم المشترك مع المستفيدين على تحسين فعالية واستدامة برامج محددة. الجمع بين البرامج العالمية والبرامج المستهدفة والبرامج المجتمعية يحسن من استدامة النظام ككل.
سلة للاتصال الرقمي (محلي)	لقد كشفت جائحة كوفيد-19 عن أوجه اللامساواة في الاتصال الرقمي داخل البلدان وفيما بينها.	توفير الوصول إلى "سلة للاتصال الرقمي" عالمية، وأجهزة وإمكانية الوصول إلى الإنترنت بأسعار معقولة. إمكانية توفير الموارد من المسؤولية الاجتماعية للشركات/ضرائب التضامن. الانخراط مع المؤسسات المالية الدولية لإعادة صياغة الاتصال الرقمي باعتباره عاملاً أساسياً في التنمية، مثل امكانية إنشاء الطرق وتركيب وصلات الكهرباء.	ستكون مسألة مصيرية بالنسبة للعمال من ذوي الدخل المنخفض للوصول إلى الأنشطة الاقتصادية في المستقبل؛ تؤثر أيضًا على جميع مجالات اللامساواة الأخرى، بما في ذلك قدرة الحصول على التعليم والرعاية الصحية والمشاركة السياسية.	لم تحصل النساء أو المجموعات الإثنية أو العرقية المحرومة تاريخيًا سوى على إمكانيات محدودة للتواجد الرقمي.	سيؤدي توفير الأدوات والوسائل للوصول إلى الإنترنت على أساس عادل إلى مواجهة الفجوة الرقمية المتزايدة والمساعدة في معالجة أوجه اللامساواة الهيكلية ذات الجذور التاريخية.
تعويض العامل الأساسي (محلي)	المخاطر والمكافآت غير متوازنة في القطاعات المختلفة لسوق العمل حيث ينجز "العمل الأساسي"؛ وكثير من العمال الذين يحافظون على استمرار الأعمال بمجال الاقتصاديات والمجتمعات هم أنفسهم الأكثر عرضة للخطر.	إنشاء "إطار عمل للاستعداد للأزمات" يوفر تعويضات أعلى/صورًا من الدعم الاستثنائي للعمال الذين يخاطرون بأنفسهم لأداء وظائف أساسية عند وقوع أي أزمة (الإمدادات الغذائية، الصحة، النقل، إلخ) كما يتم بالنسبة لأفراد الجيش. وأن يوضع هذا الإطار	يتواجد العمال المستهدفون ضمن الفئة الدنيا في القطاعين الرسمي وغير الرسمي، والقطاعين العام والخاص. من المحتمل أن يتم إعادة توزيع الدخل بالنسبة للفئة العليا المميزة	العاملون في القطاعات المتضررة هم بشكل غير متناسب من الإناث في معظم البلدان، ومن مجتمعات المهاجرين والأقليات في بلدان أخرى.	خلال الأزمات يؤدي هؤلاء العمال دورًا هامًا للصالح العام من خلال حماية الآخرين من المخاطر عبر تحملهم وأسرهم المخاطر المتزايدة. ويساهم منحهم مكافأة في خلق ادراك عام بأهمية العمل من أجل

الأولوية	المشكلة	اقتراح يتعلق بالسياسية	التأثير على اللامساواة	التفاعل مع الانقسامات المتداخلة	نظرية التغيير
		في حيز التنفيذ من خلال إطار أكبر يتضمن: اقتصاد خاص بالرعاية وحد أدنى للأجور وتأمين صحي وتأمين بطالة وحقوق المفاوضة الجماعية والحرية النقابية والحماية الاجتماعية.	أيضًا، مما يؤدي إلى تضييق الفجوة لدى فئة موظفي الإدارة العليا وأصحاب الأسهم.		"الصالح العام" بما يضمن الاستثمار الجماعي لرفاهيتنا المشتركة.
ضرائب التضامن (دولي ومحلي)	أظهرت جائحة كوفيد-19 والآثار المرتبطة بها أن أنظمة الصحة والتعليم والعدالة ليست قوية أو مرنة بما فيه الكفاية لخدمة جميع المواطنين. تمكنت بعض الشركات والعائلات من حماية نفسها أثناء الأزمة (وحتى تمكنت من تحقيق الربح) بينما عانى البعض الآخر، مما زاد من اللامساواة بشكل عام.	استحدث ضرائب تضامنية أو إجراءات ضريبية مخصصة لدفع تكاليف المنافع العامة - الصحة والتعليم والعدالة. الخيارات: • فرض ضرائب جديدة على الشركات التي استفادت من كوفيد-19؛ • زيادة إجراءات الإدارة الضريبية، ومكافحة التهرب الضريبي وغلق الثغرات القانونية. • الدعم والضغط من أجل الموافقة على مبادئ الضرائب الرقمية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (المتغيرات - زيادة الأجزاء الممنوحة من الاعتماد المالي المخصص لجميع الاقتصاديات المتعلقة بكوفيد-19)؛ • إنشاء صناديق التضامن، بمساهمات طوعية من الشركات والأفراد ذوي الإمكانيات المالية المرتفعة. • فرض ضرائب على من يتقاضون رواتب أعلى من مستوى معين	تتحسن المساواة العامة بطريقتين؛ من خلال خفض دخل أو ثروة الأغنياء والإنفاق العام لصالح للفقراء.	الخدمات العامة الأفضل لا تفيد بشكل غير متناسب الفئات الأكثر فقرًا وتهميشًا في المجتمع؛ ونظرًا لأن المجموعات المستبعدة ممثلة تمثيلا ناقصًا بين الأغنياء، فإنهم يدفعون أقل لكنهم يستفيدون أكثر.	الأزمة الحالة هي أزمة جماعية وينبغي على من لديهم القدرة على الدفع المساهمة بحصتهم العادلة. ربط جميع الأشكال الجديدة من الإيرادات بالإنفاق على السلع العامة سيزيد الدعم السياسي.

الأولوية	المشكلة	اقتراح يتعلق بالسياسية	التأثير على اللامساواة	التفاعل مع الانقسامات المتداخلة	نظرية التغيير
		والقادرين على العمل عن بعد، والذين ظل دخلهم ثابتًا أو زاد.			
التمويل العالمي للتنمية (دولي)	ستؤدي تكاليف مكافحة كوفيد-19 وتوفير الحماية الاجتماعية، بجانب انخفاض الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات الضريبية في معظم البلدان، إلى حدوث أزمة مالية وإجراءات تقشف مناهضة للتنمية، ما لم يتم إنشاء حيز مالي أكبر.	أنشاءإصدار استثنائي [1 تريليون] من حقوق السحب الخاصة للمساعدة في التعافي من كوفيد-19 في عام 2021. بناءً على تمديد مبادرة تعليق خدمة الديون، والاتفاق على حزمة شاملة لتخفيف الديون خلال عام 2021، مرتبطة بالدعم القائم على المنح التي تقدم من الاعتماد المالي المقترح لجميع اقتصاديات كوفيد-19.	بدون هذه الإجراءات، من المحتمل أن تزداد اللامساواة داخل البلدان إذا أعاقت تدابير التقشف الإنفاق على إعادة التوزيع.	زيادة فرص الحصول على تمويل التنمية لا يضمن أولوية التأثير الإيجابي على الفئات المهمشة.	تمثل حقوق السحب الخاصة، على الأرجح، إجراء يربح فيه الجميع في العلاقات الدولية لأنها تفيد جميع البلدان ولا يتعين سدادها. وينبغي توفير وصول أكبر إليها وتخفيف الديون. وينبغي أن توفر المنح التي تقدم من الاعتماد المالي الخاص بجميع اقتصاديات كوفيد-19 مزيدًا من الفرص للإنفاق المؤيد للمساواة والشمول (بجانب الشفافية والمراقبة المشار إليها أدناه).
الشراكات القائمة بين الحكومة والمجتمع المدني للحفاظ على الفضاء المدني (محلي)	فيما يتقلص الفضاء المدني، يُظهر كوفيد-19 أن من الضروري يلزم للصمود في وجه الأزمات أن تتفاعل جهود المجتمع. كما تواجه منظمات المجتمع المدني نفسها اتهامات متزايدة بأنها استقطابية.	إظهار التزام تقوده الحكومة لتفعيل الإدماج السياسي والفضاء المدني المفتوح، وأن يرافق ذلك التزام المجتمع المدني بالإدماج والحكم الرشيد وحقوق الإنسان.	من المرجح أن تكون الشراكات مع المجتمع بأسره والحكم المنفتح أكثر احتمالاً من الآليات المغلقة ومن طريقة التصميم الآلية من أعلى لأسفل عبر الوباء من خلال بناء الثقة ومسار الحد من اللامساواة.	تتضمن قيود الفضاء المدني انتقاصًا ضخمًا لحقوق المرأة في بعض المجتمعات، وحقوق الإنسان وإجراءات مناهضة للتمييز على أساس الأصل والعرق والدين والأصل القومي في مجتمعات أخرى.	الالتزام الذي تقوده الحكومة من المرجح أن يؤثر على الحكومات الأخرى أكثر من الالتزام الذي يقوده المجتمع المدني؛ ينبغي تسهيل ذلك من خلال التزامات المجتمع المدني بالإدماج والحكم الرشيد وحقوق الإنسان.

الأولوية	المشكلة	اقتراح يتعلق بالسياسية	التأثير على اللامساواة	التفاعل مع الانقسامات المتداخلة	نظرية التغيير
أدوات ما بعد الصراع لمعالجة استقطاب قبل الصراع (محلي)	العديد من الأنظمة السياسية مستقطبة، مما يعيق قدرتها على تبني سياسات مؤيدة للمساواة والشمول. لقد طورت البلدان التي خرجت من الصراع/ما بعد الاستبداد مجموعة من الأدوات، لكنها لا تستخدم إلا بعد اندلاع الصراعات، وليس لمنعها.	الأخذ بأدوات ما بعد الصراع لتعزيز الاندماج السياسي والوحدة في جميع المجتمعات، وتحديدًا: الحوارات الوطنية أو لجان المصالحة. لجان السلام المحلية. لجان الحقيقة واللجان التاريخية إعادة النظر في المناهج التعليمية. إجراء مشاورات وطنية بين الناس.	إن توافق الآراء الأفضل بشأن الحقائق والقيم من شأنه أن يحسن المساواة في المشاركة في العمليات الانتخابية والعمليات السياسية الأخرى. من شأن تحسين التواصل والحوار أن يعزز الثقة والتفاهم، والسياسات الداعمة للمساواة.	ينطوي الانخراط في عمليات استجلاء الحقيقة والحوار والمصالحة في نهاية المطاف على الاعتراف بالأخطاء التي ارتكبت في حق الجماعات المحرومة تاريخياً ومواجهتها، وتوفير وسيلة لمكافحة الاستقطاب.	مجتمعات ما بعد الصراع وما بعد الاستبداد هي المجتمعات التي تتمتع بمعظم الخبرة في حل الانقسامات المجتمعية وإصلاحها. التجارب موجودة على جميع مستويات الدخل (مثل ألمانيا وأوروغواي وسيراليون وجنوب إفريقيا) ويمكن أن تمتد إلى الإجراءات الوقائية دون الحاجة إلى تشويه السمعة.
أولويات السياسة طويلة المدى					
المال في السياسة (محلي)	ينعكس تحكم الأغنياء في التشريعات والسياسات في أنظمة سياسية إلى تأثيرات مناهضة للمساواة والشمول	في انتظار الوثائق من المعهد الدولي للديمقراطية ومساعدات الانتخابات			
المواثيق والعقود الاجتماعية (محلي)	تشهد العديد من البلدان تراجع في مستوى الثقة في المؤسسات، بما في ذلك الأحزاب السياسية والدولة. كما ساهم تراجع الانتماء النقابي في اللامساواة.	اعتماد اتفاقيات الصفقة الجديدة المناسبة للدروس المستفادة من كوفيد-19 والتحديات المستقبلية مثل الاقتصاد الرقمي والاقتصاد الأخضر. استخدم تصميمات مختلفة وفقًا لاحتياجات كل بلد، ولكن مع عناصر مشتركة لتعزيز الحوار الاجتماعي وتحفيز الاقتصاد الرقمي والاقتصاد الأخضر.	يمكن أن يساعد معدل وكثافة تنظيم الحوار الاجتماعي بشأن الترتيبات الجديدة - في التخفيف من الآثار المدمرة اجتماعيا لكوفيد-19 والتحديات المستقبلية كمثل الاستبدال التكنولوجي وتحولات الاقتصاد الأخضر.	غالبًا ما يتم تجاهل النساء والفئات المهمشة في عمليات وفي مضمون العقود والمواثيق الاجتماعية.	العقود والمواثيق الاجتماعية وسياسات سوق العمل النشطة يمكنها إعادة هيكلة الطريقة التي تعمل بها الاقتصادات لتكون أكثر مساواة وشمولية، ويمكنها وضع معيارًا جديدًا لتصميم السياسات الشاملة (بناءً على خبرة بعض البلدان في الحوار الاجتماعي لإعادة التوزيع ومنع الاستقطاب).
إصلاح أنظمة العدالة	لا تركز أنظمة العدالة غالبًا على الأشخاص واحتياجاتهم القانونية: بل	استخدام التتبع الشفاف لنتائج العدالة التي تركز على الناس لإعطاء الأولوية	عندما يتمتع الجميع بفرص متساوية للوصول إلى العدالة ،	من المحتمل أن تعاني النساء والمجتمعات المهمشة من	يمكن أن يؤدي وضع الناس في مركز الاهتمام وحل مشاكلهم

الأولوية	المشكلة	اقتراح يتعلق بالسياسية	التأثير على اللامساواة	التفاعل مع الانقسامات المتداخلة	نظرية التغيير
(محلي)	تمثل عامل يضاعف اللامساواة بسبب صعوبة الوصول والتعقيد والتحيز المنهجي ضد الفقراء والفئات المهمشة.	لإصلاح القوانين والعمليات ذات الصلة بشكل خاص بعدم المساواة: في معظم البلدان، أنظمة العدالة الجنائية، والتوظيف، والأرض والإسكان، والعمليات والقوانين المتعلقة بالأسرة.	فإن القانون يخلق مجالًا متكافئًا ويعوض عن فروق القوة، بدلاً من تفاقمها.	امكانية الوصول إلى تحقيق العدالة؛ وكذلك في حالة الأقليات التي يتم سجنها.	المتعلقة بالعدالة إلى إحداث تحول في قطاع العدالة وتحقيق نتائج عادلة، وتمكين الناس من المشاركة الكاملة في المجتمع ومنحهم فرصة عادلة في الاندماج بالنظام الاقتصادي.
التعليم ورعاية الأطفال (محلي)	تشكل اللامساواة في نتائج العملية التعليمية ونقص فرص الحصول على رعاية للأطفال هي مصدر رئيسي لارتفاع اللامساواة في الثروة، وتراجع الحراك الاجتماعي.	الاستثمار في تحسين المساواة وشمولية نتائج العملية التعليمية وإمكانية فرص الحصول على رعاية للأطفال، مع وجوب التركيز بشكل خاص على البعد الجنساني.	يمكن أن يؤدي التعليم والاستثمار في رعاية الأطفال دورًا تحوليًا في منع تكرار وتزايد اللامساواة والاستقصاء.	حتى عندما ارتفعت مستويات الالتحاق بالمدارس، فإن التفاوتات في نتائج العملية التعليمية وفرص رعاية الأطفال استمرت في فرض اللامساواة الهيكلية الموروثة تاريخياً.	سيؤدي التركيز على الإنصاف في نتائج العملية التعليمية التأسيسية إلى زيادة الاستثمار والموارد بشكل استراتيجي للحد من اللامساواة في نتائج العملية التعليمية، وعدم استبعاد أي طفل من المنظومة التعليمية.
أوقاف المواطنين الشباب والأصول المجتمعية (محلي)	يواجه الشباب اليوم في كل بلد مستقبلاً غامضًا من حيث التوظيف والدخل. وبرامج دعم التوظيف الانتقالي هي برامج مؤقتة، ولا تعطي الأمل في المستقبل بشكل عام.	تبني سياسات جديدة تنشئ أصول إنتاجية من خلال أوقاف المواطنين، على سبيل المثال التدريب الانتقالي وبرامج إعادة التدريب (الخاصة بالشباب) التي تنشئ الأصول، عن طريق مطابقة/مضاعفة الدولة (أو الجهات المانحة في بعض البلدان منخفضة الدخل) للمدخرات التي حققها العمال خلال فترة برنامج التدريب، ومن خلال مطابقة الأصول المجتمعية.	إن العمال الشباب الفقراء، والعاطلين عن العمل، والعاملين بشكل غير مستقر سوف ينشئون أصولهم حتى يستطيعوا تحمل الصدمات المستقبلية وحماية أنفسهم منها، مما يخفض اللامساواة في الثروة.	سيكون لهذه السياسة فائدة إيجابية أكيدة على الشباب من الرجال والنساء، ويمكن ترجيحها لتوفير المزيد من المساواة للمجتمعات المحرومة تاريخياً، مما يخفض اللامساواة في الثروة وفقًا للمجموعة العرقية أو الإثنية أو الدينية.	الشباب الذين تأثروا بالفعل بصورة سلبية من وراء الأزمات المالية السابقة، قد تضرروا بسبب الجائحة من حيث التعليم والآفاق الاقتصادية، لكنهم لا يملكون الأصول اللازمة لمواجهة هذه الأزمة. وستساعد هذه السياسة في تعزيز التضامن بين الأجيال وبناء الدعم الضروري لتحمل الصدمات المستقبلية.
سجل الأصول العالمية (دولي)	البلدان النامية هي الضحية الرئيسية لفقدان الإيرادات من خلال تدفقات رؤوس الأموال إلى الخارج. تتراوح التقديرات العالمية للأموال في النظم الضريبية بين 3 و9 تريليون دولار أمريكي.	إنشاء سجل عالمي تجريبي للأصول (تحديد ملكية المستفيدين) للتصدي للتهرب الضريبي والتدفقات المالية غير المشروعة. يمكن إجراء عملية تجريبية في ولاية قضائية واحدة من الولايات المهيئة للتعاون، وفحص فئة أو فئتين من	تفيد التدفقات المالية غير المشروعة الأثرياء وتضر الفقراء، من خلال خسارة الإيرادات العامة وزيادة الإنفاق.	من غير المحتمل أن يتمثل المستفيدون الحاليون من انعدام الشفافية المالية بالأساس في النساء أو الفئات المهمشة؛ والإصلاح إما أن	يعتبر تبادل المعلومات حول حيازات الثروة العالمية إجراءً قوياً لمكافحة الفساد والتهرب الضريبي.

الأولوية	المشكلة	اقتراح يتعلق بالسياسية	التأثير على اللامساواة	التفاعل مع الانقسامات المتداخلة	نظرية التغيير
		الأصول (مثل العقارات والأوراق المالية).		يفيد هؤلاء أو على الأقل يكون محايدًا.	
مؤشر الفجوة (محلي)	غالباً ما يصاحب نمو المناطق الحضرية وشبه الحضرية الراهن في جميع أنحاء العالم تفاوت كبير في داخلها، يشكل مصدر قوي للاستياء. وتشكل اللامساواة في المستويات الأساسية للتعليم أو الصحة أو الدخل؛ أحد مصادر هذا الاستياء، كما وضعية الخدمات الحكومية غالبًا ما تؤدي إلى تفاقم الانقسامات.	رصد الفجوات في تقديم الخدمات العامة الرئيسية في المناطق الحضرية (مثل أوقات الاستجابة الشرطية، ونصيب كل فرد من عدد المعلمين أو الالتحاق بالتعليم، والمسافة المتوقعة حتى يتم تلقي الرعاية الصحية في حالات الطوارئ) والالتزام بإعادة التوازن حتى تتساوى مؤشرات النتائج ذات الصلة (التعليم والصحة والجريمة والفعالية السياسية).	غالبًا ما يؤدي توفير الخدمات العامة إلى تفاقم اللامساواة بدلاً من تصحيحها؛ مع توافر المعلومات الصحيحة، يمكن توجيه البرامج العامة للحد من اللامساواة في المناطق الحضرية.	ترتبط معظم حالات اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية الحضرية ارتباطًا وثيقًا بالتجمعات المادية للمجتمعات العرقية أو الإثنية أو الدينية.	من خلال توفير أداة يسيرة الاستخدام لرصد الفجوات، سيكون لكل من المصلحين الحكوميين ودعاة المجتمع المدني التأثير الإيجابي الإضافي لحدوث التغيير على المستوى المحلي، حيث يكون لهما التأثير الفوري الأكبر.
الإصلاح الإسكاني وإدارة الأراضي (محلي)	يعتبر الإسكان واستخدام الأراضي مصدران رئيسيان للدخل بالنسبة للأثرياء ويشكلان عبئًا كبيرًا من حيث التكلفة على الفقراء: كيفية اتخاذ القرارات الخاصة بالإسكان واستخدام الأراضي بشكل عام تعتبر أمورًا غامضة واقصائية.	إجراء إصلاحات في استخدام الأراضي وتنظيم حوكمة الإسكان، من خلال إصلاح تكوين اللجان ومستواها والهيئات الحكومية التي تحدد استخدام الأراضي والموافقة على البناء.	تتيح الإدارة المحلية الأكثر شمولاً انعكاس وجهات نظر السكان واعتباراتهم في عملية صنع السياسات والتأثير عليها، وتزيد من الشفافية حول استخدام الأموال والاستثمارات الاستراتيجية.	سيسمح إصلاح تنظيم الحوكمة الإقصائية بالتنقل خارج الأحياء الفقيرة التي تضم عددًا كبيرًا بشكل غير متناسب من الأسر التي كانت محرومة تاريخيًا على أسس إثنية وعرقية ودينية والتي تعيلها النساء.	تواجه إدارة الإسكان واستخدام الأراضي مشكلة "من الداخل إلى الخارج" حيث يتم تمثيل مالكي العقارات الحاليين - على النقيض من ذلك فإن مصالح المستأجرين والشباب وأولئك الذين يسعون إلى الهجرة إلى المناطق الحضرية المزدهرة ليست كذلك. ينبغي أن يؤدي توسيع الاختلاف وتغيير المستويات إلى جعل النتائج أكثر إنصافًا.
بيانات مفصلة (دولي/محلي)	تفشل العديد من أنظمة البيانات الحالية في التعرف على الحالات التي تعاني من اللامساواة، بدلاً من حالات الفقر وتجربة المجتمعات والفئات المحرومة تاريخيًا.	تحسين جمع البيانات المصنفة واستخدامها ومراقبتها، بما في ذلك رصد التأثير الاجتماعي وتمكين المجتمعات من خلال الوصول العام الواسع والمتساوي إلى البيانات.	تعتبر البيانات الأفضل جزءًا هامًا من الجهود المبذولة لجعل اللامساواة أمرًا رئيسيًا مثلما أصبح وضع الفقر بالنسبة للسياسات الوطنية ومناقشات التنمية الدولية.	البيانات جزءًا هامًا من الجهود المبذولة لتضمين أكبر على أساس الجنس والعرق والأصل العرقي والدين والتوجه الجنسي والإعاقة.	أولئك الذين لم يتم تسجيل خبرتهم داخل البيانات يسهل إهمالهم سياسيًا. سيؤدي المزيد من التفصيل والتجزئة لعمليات جمع البيانات والرصد إلى تحسين تصميم السياسات ونتائجها.